## الفصل الرابع

# نقد الأصول التاريخية *

### إثبات صحتها

تمهيد فى أهمية النقد ومراحله – التزييف والانتحال – أمثلة : مجموعة سليم العربى – كتابات عن سردينيا – ملحق مذكرات باي – مراسلات مارى أنطوانيت – مشكلة البراق .

عرفنا أن التاريخ يُدرس بواسطة الأصول التاريخية كالوثائق بما تشمله – فى المعنى الأعم – من آثار الإنسان ومخلفاته . ويمكن أن تُعرف أشياء عن حوادث التاريخ من طريقين : طريق مباشر بملاحظة الحوادث فى أثناء وقوعها ، وطريق غير مباشر بدراسة الآثار التى خلّفتها هذه الحوادث . فالمعلومات عن حادث زلزال مثلاً ، يمكن معرفتها عن طريق مباشر من بعض شهود العيان ، أو بطريق غير مباشر بملاحظة آثار التدمير التى خلفتها الهزة الأرضية ، أو بقراءة وصف كتابى سجله أحد الناس عنها بطريق المشاهدة أو بطريق الرواية والسماع ، وهذا هو ما ينطبق تماماً على حوادث التاريخ .

فالحوادث والأوصاف التى يسجلها الرحالة مثلا تمتاز فى أحوال كثيرة بإعطائها دقائق وتفاصيل ، وبتصويرها لنواح من روح العصر ، وهو ما لا يتاح بسهولة للكاتب المتأخر . على أن وجود الكاتب فى العصر الذى يسجل حوادثه لا يعنى

---

* يجد القارئ فصولا طيبة فى نقد الأصول التاريخية فى بعض المراجع مثل :

رستم ، أسد : مصطلح التأريخ . بيروت ، ١٩٣٩ . ص ١٥ – ١٣٠ .

Fling, F.M. : The Writing of History, An Introduction to Historical Method New Haven, Yale University Press, 1926. pp. 48-102.

Oman, Ch. : On the Writing of History. London, 1939. pp. 33-75.

Langlois Ch. and Seignobos, Ch. . Introduction to the Study of History, trans. by G.B. Berry. London, 1912. pp. 63-190.

بدوى ، عبد الرحمن . النقد التاريخى . يتضمن ترجمة كتاب لانجلوا وسينيوبوس عن الفرنسية بعنوان « المدخل إلى الدراسات التاريخية » ، وكذلك يتضمن ترجمة « نقد النص » لإيميل ماس ، وترجمة نصوص لكانت وديكارت وبول فاليرى فى التاريخ . القاهرة ، ١٩٦٣ .

أنه يستطيع الإحاطة بجميع نواحيه ، بما يتيح له أن يكتب عنه الكتابة العلمية ، لعوامل الهوى والتحيز والخشية والرغبة فى المنفعة ، ولعدم إمكان الإفصاح عن خفايا السياسة أو الشؤون العسكرية فى وقتها ، حرصاً على مصلحة الدولة والشعب ، كما أشرنا إلى ذلك فى موضع سابق .

فحوادث التاريخ تُعرف إذاً بصفة أساسية عن طريق غير مباشر ، بدراسة آثار الإنسان المتنوعة التى تُحفظ من الضياع . فالمؤرخ لا يرى الحوادث نفسها ، ولكنه يرى ويدرس آثارها . فآثار الإنسان المتنوعة هى نقطة البدء ، والحقيقة التاريخية هى الهدف الذى يتوخّى المؤرخ الوصول إليه . وبين نقطة البدء والهدف يوجد طريق طويل معقّد متشابك تعتوره المصاعب والعقبات والأخطاء ، التى تبعد بالباحث عن الهدف وعن بلوغ الحقيقة . ولكن المؤرخ لا يجد غير هذا الطريق للوصول إلى غرضه . ودراسة الأصول التاريخية وتحليلها بأساليب مختلفة ، هى من أهم المراحل فى طريقة البحث ، وهى عبارة عن ميدان نقد الأصول التاريخية .

وربما تكون دراسة آثار الإنسان من أبنية وتماثيل ومصنوعات مادية ملموسة ، أسهل من دراسة كتاباته المسجلة عن حوادث الماضى ، لوجود علاقة واضحة بين الآثار الماثلة أمام المؤرخ ، وبين أسباب وجودها ، وارتباط ذلك بحوادث التاريخ . ولكن الكتابات التى يدوّنها الإنسان عن حوادث تاريخية معينة هى أثر عقلى سيكولوجى وليست شيئاً بارزاً ملموساً . وهى لا تزيد عن كونها مجرد رمز أو تعبير عن أثر تلك الحوادث فى ذهن مَنْ دوّنها . وبذلك تنحصر قيمة الآثار الكتابية فى أنها عمليات سيكولوجية معقدة وصعبة التفسير ، لأن الإنسان نفسه ، على وجه العموم ، كائن معقد مركّب متضارب صعب الفهم . فلا ريب أن يكون الكثير من حوادثه وما يعبر عنها على غراره .

وللوصول من الأصل التاريخى المكتوب إلى الحوادث ، ينبغى أن نتعقب سلسلة العوامل التى أدت إلى كتابته . ولكى يصل المؤرخ إلى الحوادث الأصلية لا بد من أن يُحيي فى خياله الظروف التى أحاطت بكاتب الأصل التاريخى ، منذ أن شهد الوقائع ، وجمع معلوماته عنها ، حتى دوّنها فى الأصل المكتوب والماثل

أمام المؤرخ . وينبغى على المؤرخ أن يلاحظ قبل البدء فى نقد الأصل التاريخى الكتابى المخطوط هل هو فى نفس الحالة التى كان عليها من قبل ؟ ألم يَبْلَ ويتآكل؟ ألم تُفقد بعض أجزائه أو تطمس بعض فقراته ؟ وذلك لكى يرمّمه بقدر المستطاع ، ويجعله أقوى على البقاء والحفظ .

وهناك عدة مراحل للنقد. فالنقد الظاهرى (external criticism) يتعلق بعدة أمور ، مثل إثبات صحة الأصل التاريخى ، ونوع الخط والورق ، وتعيين شخصية المؤلف وزمان التدوين ومكانه . أما النقد الباطنى (internal criticism) فيبحث فى الحالات العقلية التى مرّ خلالها كاتب الأصل التاريخى ، ويحاول أن يتبين قصد الكاتب بما كتب ، وهل كان يعتقد صحة ما كتبه ، وهل توفرت المبررات التى جعلته يعتقد صحة ذلك ؟

وأساس النقد الحذر والشك فى معلومات الأصل التاريخى ، ثم دراسته وفهمه واستخلاص الحقائق من ثناياه . وما أكثر ما يتكلم الناس عن ضرورة النقد ، ولكن كثيرين منهم لا يطبقونه عمليًّا ، لأنه ليس بالأمر السهل . وقد يكون الإنسان فى حياته اليومية أميل إلى تصديق ما يصادف هوى فى نفسه ، وأبعد عن تكذيب ما يصطدم بعواطفه ورغباته . وليس من المستطاع قبول أقوال الناس بنفس الثقة ، لاختلاف قيمهم وأغراضهم ونوازعهم . وأصحاب النفوس الزائفة يكذبون وينافقون ويغرّرون للوصول إلى أغراضهم ومطامعهم — أوَ ليس ذلك أدعى إلى الخداع والبعد عن الحقيقة السافرة ؟ فإذا كانت هذه هى الحال فيما يتعلق بالحاضر ، فما بالنا بحوادث الأمس ، والأمس البعيد ؟

ولقد استخدم كثير من المؤرخين فى الزمن الماضى الأصول التاريخية دون نقد أو تمحيص ، إذْ أنه أسهل على الإنسان أن يصدق بغير مناقشة ، ويوافق دون نقد . ولكنه من غير المستطاع للمؤرخ أن يصل إلى الحقيقة التاريخية ، إذا لم يُعمل النقد فى كل ما يقع تحت يده من أنواع الأصول التاريخية ، وهو ما قد يستغرق زمنًا ليس بالقليل . وليس هناك ما يحمل الباحث على العجلة والتسرع أو العمل فوق طاقته . ولهذا فقد سبق القول بأن الباحث الذى يرغب فى كتابة التاريخ كتابة علمية ، ينبغى عليه أن يقصر عمله على مسألة تاريخية محددة ، لكى يظفر

ببحث علمى مبتكر أصيل بالنسبة لعلم التاريخ : والباحث فى التاريخ ، كغيره من الباحثين فى شتى فروع المعرفة ، إذا عرف بإخلاص قيمة البحث العلمى الخالص ، الذى يستوفى شروط البحث الصحيح ، فلن يرضى بغيره بديلا فى كل الأحوال والظروف .

وأول مرحلة من مراحل نقد الأصول التاريخية هى إثبات صحتها . لأنه إذا كان الأصل أو المصدر كله أو بعضه مزيفاً أو منتحلا فلا يمكن الاعتماد عليه على وجه العموم . صحيح أن تزييف الأصول والوثائق صار اليوم أصعب منه فى الماضى ، ولكن دوافع التزييف والدس لا تزال قائمة . كالأهواء والمطامع ، وحب الكسب ، والشهرة . والتزييف والانتحال يوجدان فى كل أنواع الأصول والمصادر التاريخية .

فقد تُزيَّف الآثار المادية من أجل الكسب ، فى أحوال كثيرة . ومن الأمثلة على ذلك ما حدث من وجود مجموعة من الأوانى والأدوات الفخارية فى أورشليم فى سنة ١٨٧٢ . وقد دل على وجودها سليم المصرى الذى كان يعمل فى خدمة بعض المنقبين عن الآثار فى فلسطين ، واشترى بعضها متحف برلين . ولكن البحث العلمى أثبت أن هذه الآثار مزيفة . وربما كان سليم نفسه هو صانعها بقصد الكسب * .

ومن الأمثلة على الكتابات المزيفة مجموعة من الخطابات والتواريخ والأشعار طبعت فى إيطاليا بين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٦٥ ، باعتبار أنها قد كُتبت عن جزيرة سردينيا فى الفترة بين القرنين الثامن والخامس عشر . ولقد أثار ظهور هذه المجموعة دهشة كبيرة فى الأوساط العلمية ، لأنه كان مجهولا وجود كتابات من هذا النوع فى سردينيا فى ذلك العهد . وبعد نشر هذا الكتاب ، وُضعت أصوله الخطية فى مكتبة كالياري فى سردينيا . وحدثت مناقشات طويلة بشأن هذه الكتابات . فعُرضت الأصول الخطية على أكاديمية العلوم فى برلين لدراستها . وفحص بعض العلماء الخطوط التى كُتبت بها هذه الأصول ، وبحث آخرون الناحية اللغوية والأدبية ، وناقش غيرهم المعلومات التاريخية ، ووجدوا أن ما جاء بها لا يطابق ولا يشابه ما عُرف عن خطوط سردينيا وأدبها وتاريخها فى أثناء تلك القرون .

---

* Fling: op. cit. p. 51.

فقرر العلماء أن هذه الآثار الكتابية مزيفة[١] .

ومن هذا النوع نجد أيضًا « ملحق مذكرات بايى » عمدة باريس وأول رئيس للجمعية الوطنية فى حوادث الثورة الفرنسية . واسم هذا الملحق (Supplément aux Mémoires de Bailly) . ونُشر لأول مرة فى سنة ١٨٠٤ على أنه من وضع أحد أعضاء الجمعية التأسيسية فى باريس دون تحديد اسم واضعه . وعندما أعيد طبع مذكرات بايى فى سنة ١٨٢٢ ، اعتبر هذا الملحق جزءًا من تأليف بايى نفسه .

ولكن الدكتور فلنج أستاذ التاريخ الأوروبى بجامعة نبراسكا فى الولايات المتحدة الأمريكية ، استطاع أن يكشف بالاشتراك مع بعض تلاميذه فى الجامعة ، عن حقيقة هذا الملحق المنسوب إلى بايى . ووجدوا بالمقارنة الدقيقة أن فقراته شديدة القرب فى اللغة والأسلوب والمعلومات مما ورد فى صحف « الپوان دى جور » و « الكوريبه دى پروفنس » و « الريڤوليسيون دى پارى » ، التى كانت تصدر فى باريس فى سنة ١٧٨٩[٢] . مع تغيير ضمير الغائب إلى ضمير المتكلم فى بعض الأحيان ، لكى يتفق ذلك مع مذكرات بايى الأصلية . ولو أن جامع هذا الملحق قد أشار إلى المواضع التى استقى منها مادته ، لكان ذلك عملا نافعًا لمن لا يستطيع الوصول إلى أعداد تلك الصحف النادرة . ولوفّر على بايى أن يُنسب إليه هذا الملحق الذى لم يكتبه . ويُعدّ هذا مثالا للانتحال ، وتحذيرًا للباحثين بعدم قبول المصادر التاريخية بثقة عمياء[٣] .

والملكة مارى أنطوانيت من الشخصيات التاريخية التى دُسّت عليها رسائل لم تكتبها . ولقد نُشرت مجموعات من رسائلها تحتوى على الصحيح والمزيف منها . ولجأ المزيفون إلى الاقتباس من رسائلها الصحيحة وتقليدها من حيث الخط والأسلوب ، وهذا مما يجعل عمل المؤرخ صعبًا للتمييز بين الصحيح وبين المزيَّف من تلك الرسائل . ولقد نُشرت مجموعة من هذه الرسائل فى باريس فى سنة ١٨٥٨ ،

---

(١) Fling: op. cit. p. 52.

(٢) Le Point du jour; Courrier de Provence; Les Révolutions de Paris

(٣) Fling: op. cit. pp 52-56.

وتحتوى على رسالة لم يسبق نشرها ، بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ ، تُبين أن مارى أنطوانيت اعتقدت أن أسلم سياسة ينبغى أن يتبعها لويس السادس عشر هى الانضمام إلى الشعب . فهل كانت هذه الرسالة صحيحة أم مزيفة ؟

لم يكن من الميسور العثور على الأصل المخطوط لهذه الرسالة . وبالدراسة المقارنة وُجد أن مارى أنطوانيت كانت ذات ميول ضد الشعب الفرنسى . وهذا مما حدا بالباحثين إلى الشك فى صحة هذه الرسالة ، واستبعاد صدورها عن مارى أنطوانيت . إلا أنه من الجائز أن مارى أنطوانيت كان لها هذا الرأى المخالف لما عُرف عنها بعامة ، إنقاذاً لموقف الملكية فى فرنسا فى تلك الظروف العصيبة . وهكذا لا يصل المؤرخ أحياناً إلى رأى قاطع فى صحة بعض الأصول التاريخية التى تقع تحت يده [١]، وما عليه سوى أن يجتهد بقدر المستطاع ، ثم يُفصح عن نتيجة اجتهاده .

وأخيراً نعرض فى هذا الصدد لمثال درسه الدكتور أسد رستم الأستاذ الأسبق للتاريخ الحديث فى جامعة بيروت الأمريكية ، والأستاذ الأسبق بالجامعة اللبنانية الوطنية فى بيروت ، وذلك أنه عندما أثيرت مشكلة البُراق بين المسلمين واليهود ، وقدمت اللجنة الدولية لدراستها وإظهار الحقيقة فى شأنها ، ظهرت وثيقة فى مصلحة المسلمين . ولكن بعض المعارضين جاهروا بشكهم فى صحة هذه الوثيقة . فعُرضت على الدكتور أسد رستم لفحصها من الوجهة الفنية التاريخية .

ووجد الدكتور أسد رستم أن هذه الوثيقة عبارة عن رسالة صادرة من محمد شريف باشا حكمدار بر الشام[٢] ، فى عهد الإدارة المصرية ، إلى السيد أحمد أغا دَزْدار [٣] متسلّم القدس[٤]، بتاريخ ٢٤ ربيع أول سنة ١٣٥٦ هـ . ( ٢٧ أيار سنة ١٨٤٠ ) ، يُخبره فيها بصدور إرادة شريفة خديوية من محمد على باشا ، بمنع اليهود من تبليط البراق ، مع إعطائهم حق الزيارة

---

(١) Fling: op. cit. pp. 57-59.

(٢) أى حاكم الشام من قبل والى مصر .

(٣) دزدار من أصل فارسى استعمل فى التركية بمعنى قائد قلعة . ولعل أحمد أغا دزدار يرجع إلى أسرة حكمت القلاع .

(٤) متسلم أى ملتزم الأموال والمشرف على الأمن وقواعد الضبط والربط .

على « الوجه القديم » *.

وفحص الدكتور أسد رستم هذه الوثيقة بوسائل النقد الظاهرى ، وبوسائل النقد الباطنى — التى سندرسها فى فصل تال — فوجد أن الوثيقة مكتوبة على ورق صكوكى قديم ، ويدل تركيبه الكيميائى وأليافه ودمغته المائية على أنه من نوع أوراق الحكومة المصرية فى مصر والشام فى ذلك العهد . وظهر أن المداد الذى دُوّنت به هو مداد استانبولى ، وأثبت التحليل الكيميائى والفحص بالمجهر أنه مزيج من الكاربون التجارى والصمغ والماء ، وأثبت المجهر أيضًا ، من أثر القلم على الورق ، أنها كُتبت بقلم قصبى ، مما كان شائع الاستعمال فى ذلك العصر ، وكان الخط هو الخط السائد فى دواوين مصر والشام فى ذلك الزمن .

ووجد الدكتور أسد رستم أن فاتحة الرسالة : « افتخار الأماجد الكرام ذوى الاحترام . . . . » ، وخاتمتها : « لكى بوصوله تُبادروا لإجراء العمل بمقتضاها . . . » تتفقان مع أسلوب الكتابة الديوانية فى عهد محمد على . ووجد أيضًا أن هذه الرسالة تُهمل التحية وتنتقل فجأة من العنوان إلى الغرض المقصود ، وفى هذا دليل آخر على صحتها ، لأن الحكام والولاة فى الشام قبل إبراهيم باشا ومحمد شريف باشا وبعدهما كانوا شديدى التمسك بذكر التحية فى مراسلاتهم الرسمية إلى متسلّمى المدن وموظفى الحكومة . وكذلك وجد أن عدم مراعاة اللغة العربية واستخدام ألفاظ أعجمية ، مما كان شائعًا بعامة فى مصر والشام فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، يقدم له دليلا آخر يؤيد رأيه فى صحة هذه الوثيقة .

ثم تذرّع الدكتور أسد رستم بأدلة أخرى . فتأكد من محفوظات ( عابدين ) أن محمد شريف باشا كان حاكما عامًّا على الشام من أوائل سنة ١٢٤٨ هـ . إلى أواخر سنة ١٣٥٦ هـ . وعرف من سجلات المحكمة الشرعية بالقدس أن أحمد أغا دَزْدار كان قائمًا بأعمال المتسلّمية فى القدس فى ربيع الأول سنة ١٢٥٦ هـ . وتثبّت أيضًا من أن محمد شريف باشا كان صاحب السيطرة على جميع حكام المقاطعات فى الشأم ، ومن بينهم متسلّم القدس أحمد أغا دزدار ، ومن أنه كان

* نص هذه الوثيقة موجود فى كتاب الدكتور أسد رستم عن مصطلح التأريخ ( المصدر المذكور ) ص ١٧ — ١٨ .

يتلقى الأوامر من محمد على باشا وإبراهيم باشا ، لكى يبلغها إلى الجهات المختصة .

ووجد الدكتور أسد رستم أيضًا أن محتويات هذه الوثيقة تتفق مع المعلومات المعروفة عن علاقة اليهود بالبُراق ، وموقف المسلمين منهم ، من ناحية إباحة زيارته لليهود ، وتساهل حكومة محمد على ، الذى جعلهم يتطلعون للحصول على الإذن بتبليط البُراق . ووافق ذلك اعتقاد فريق من اليهود فى ذلك الوقت — على غير حقيقة — بمجىء المسيح المنتظر ، بناء على تفسيرهم لما ورد فى الإصحاح الثامن من سفر النبى دانيال ، وما ورد فى غيره ، وما ارتبط بذلك من اعتقاد اليهود فى ضرورة تعمير المدينة المقدسة وتجديد بناء الهيكل القديم [١] .

وانتهى بحث الدكتور أسد رستم بإثبات صحة هذه الوثيقة من الوجهة الفنية التاريخية ، من ناحية الورق والحبر وقلم الكتابة ، وعادات المراسلة والأسلوب واللغة ، ومن ناحية شخصَىْ المرسل والمرسل إليه ، وتاريخ ومكان الكتابة ، ومن ناحية اتفاق مضمونها مع الظروف التاريخية . وبذلك دحض الادعاء القائل بأن الإدارة المصرية فى ذلك العهد قد أذنت لليهود بتبليط البُراق وتعمير القدس [٢] .

وهذه كلها أمثلة عملية محددة تبين أهمية نقد الأصول التاريخية . والطريقة التى ينبغى أن تُتبع فى إثبات صحتها وأصالتها وخلوّها من الدسّ والتزوير والانتحال . وبذلك تتضح الصعوبات التى يجب على المؤرخ أن يواجهها ويتغلب على ما يمكنه التغلّب عليها . وبغير ذلك لا يستطيع المؤرخ أن يكتب التاريخ ، لأنه إذا بنى أبحاثه على أصول مزوّرة منتحلة ، خرج بنتائج بعيدة عن الحقيقة ، ومخالفة للواقع التاريخى .

---

(١) رستم ، أسد : مصطلح التأريخ ( المصدر المذكور ) ص ٢٤ — ٢٥ .
الكتاب المقدس : دانيال : ٨ : ١٣ .

(٢) رستم ، أسد : مصطلح التأريخ ( المصدر المذكور ) ص ١٦ — ٢٧ .